عقلاني.[١٥]

لا يمكن للمرء هنا أن يقدّم اعتراضات تُذكر على شروحات مباشرة لتفكير كانط في مسألة الحكم الأخلاقي وكيفية ربطها، بواسطة **التشبيه** (*analogy*)، مع قضايا تدخل في حيّز الحقل الجمالي. ولكنّ النقطة التي يبتعد فيها ليوتار كثيراً عن كانط هي تمجيده للتسامي ـ التسامي الجمالي ـ ورفعه إلى منزلة سلطة ماورائية لدرجة يصبح معها، بمعنى من المعاني، أسّاً جوهرياً للحكم في بعده السياسي والأخلاقي. إذ عبر التسامي، كما نتذكر، "يوغل كانط بعيداً باتجاه اللاتجانس"، أي، إلى مناطق يصعب فيها على لعبة لغوية بعينها (وخاصّةً تلك المختصّة بالحكم المعرفيّ) ارساء القاعدة، حيث يترتّب على التفكير أن ينوجد لذاته و"بلا مصادر" تخصّ معايير ــ أو نظم فاعلة ــ يمكن تطبيقها بشكل صحيح من قضية إلى أخرى.

يمكن للمرء أن يرى لماذا تولي مابعد الحداثة أهميةً كبيرةً للتسامي الكانطي كونه يتمظهر ـ بالنسبة لليوتار و لآخرين ـ عند ذلك الحدّ الفاصل بين اللغة و التمثيل حيث يصطدم الفكر مع تلك التناقضات العصية على الحلّ و يُجبر بالتالي على الإعتراف بافتقاره لمقياس عامّ ــ أو اللاتجانس الراديكالي ـ يؤسس خطابه وخطابات أخرى. "أن تعطي الإختلافي حقّه"، يكتب ليوتار: "يعني أن تؤسّس لمخاطَبين جدد، دلالات جديدة، ودوالّ جديدة من أجل أن يجد الخطأ تعبيراً له ويمنع المدّعي من التحوّل إلى ضحية."[١٦] إنّ أخلاقيةً من هذا النوع يجب أن تكون من حيث المبدأ مفتوحةً لتنوع واسع من ألعاب اللغة، ومزاعم الحقيقة، وأنظمة العبارة، الخ، بما في ذلك ـ جدلاً ـ تلك التي تتضمّن نكوصاً ما إلى حقائق مكتشفة أو معروفة للقضية، ولكن من حيث التطبيق ـ كما لاحظنا من خلال تعليقات ليوتار على قضية فوريسون ـ إنّ هذا النوع من متطلبات الحقيقة هو ما يراه ليوتار بانتظام ساعياً إلى احتكار الحوار بمجمله، مشكّلاً بالتالي عقبةً في وجه مصالح العدالة.